



## نقابي القطاع العام في خطر والهدف (مؤسسات دون نقابات)

التزام الموظفين بالتعميم، نوه إلى أن بعض موظفي الجهات الحكومية، درجوا على التصريح بحق العاملين الحكوميين في إنشاء النقابات، بل إن البعض منهم قام بإنشاء تنظيمات غير مشروعة بدعوى أنها نقابات عمالية على رغم عدم مشروعيتها.

وأضاف أن الديوان، أصدر توجيهات بهدف بيان الشروط الخاصة بإنشاء النقابات العمالية وما يجوز اتخاذه من إجراءات. وتابع أفقت دائرة الشؤون القانونية بأنه لا يجوز للعاملين المخاطبين بأنظمة الخدمة المدنية تأسيس نقابات مستقلة. وتعليقاً على هذا البيان، وصف الأمين العام المساعد للقطاع الحكومي في اتحاد العمال جمال عتيق في تصريح للصحف المحلية بيان ديوان الخدمة المدنية بـ الفيتو على مواطنة موظفي القطاع العام، وقال إن الديوان يدفع باتجاه تأسيس نقابات سرية في الوزارات.

وأضاف عتيق أن عمل النقابات الحكومية العلني، هو محور الديمقراطية وينبغي أن تكون إجراءات وتصريحات الديوان أكثر دراسة، بحيث لا تأتي مناقضة لما نص عليه الدستور والقانون. وتابع إلى اليوم ليس هناك قانون يمنع تأسيس النقابات الحكومية، وحل النقابات لا يتم إلا عن طريق الجمعية العمومية للنقابة أو الجهات القضائية، وبالتالي ليس الديوان هو الجهة المعنية التي تضع التشريعات.

ويرى عدد من النقابيين في القطاع الحكومي أن هذا التصعيد غير المبرر من ناحية ديوان الخدمة يأتي مجهضاً لتحركات النقابات الحكومية الخمس بشأن العريضة التي سبق وأن دشنتها هذه النقابات للمطالبة بزيادة الأجور في القطاع الحكومي للموظفين من ذوي الدرجات الاعتيادية. غير أن تهديد ديوان الخدمة المدنية لم يقتصر على التصريحات الصحافية، بل ومن خلال إدارة بريد البحرين التي قامت بشن هجوم شرس على نقابيين البريد عبر جملة من التحقيقات الإدارية، تم على إثرها إيقافهم عن العمل أكثر من مرة. فكان رئيس نقابة البريد جمال عتيق، ونائبته

أبرمت في مقر الوزارة عبر عدم إلزام الشركة بإرجاع المفصولين وتحميل الشركة مسؤولية التصعيد الذي اضطرت النقابة للجوء إليه، بل أثرت تخطئة موقف النقابة وتحملها المسؤولية بدلاً من أن تتحمل هي مسؤوليتها الحقيقية، خصوصاً حينما أحالت النزاع إلى لجان التحكيم بهدف كسر الإضراب الذي قام به العمال كوسيلة قانونية للمطالبة بالحقوق العمالية.

فإدارة الشركة وحسب تصريح للأمين العام لاتحاد نقابات عمال البحرين عبدالغفار عبدالحسين، تراجعت عن جميع التزاماتها التي سبق وتم الاتفاق عليها سواء في وزارة العمل أو في الاجتماع مع عدد من مسؤولي الشركة، حيث تم الاتفاق على قيام الشركة برفع الحد الأدنى للأجور إلى ٢٢٠ ديناراً، وتعويض العمال المضربين عن أجر اليومين الذي قامت الإدارة باقتطاعهما من أجر العمال وتحديد عدد أيام الإجازات السنوية وإبرام عقود جديدة تتضمن جميع المكتسبات العمالية، فضلاً عن احتساب الساعات الإضافية بأثر رجعي.

إن المراقب للوضع العمالي يستغرب من تذبذب موقف وزارة العمل بشأن عمليات الفصل التي تطل النقابيين في الشركات المختلفة، فتارة نرى الوزير يصرح في الصحف بعدم قانونية فصل نقابيين (بتلكو)، وفي تارة أخرى يلتزم الصمت على فصل ٤٨ عاملاً، أجورهم مجتمعة لا تتعدى نصف تكاليف إعلان نشره الجريدة في المناسبات.

### النقابات في القطاع الحكومي والتعسف ضد النقابيين

عاد الجدل الدائر حول قانونية النقابات في القطاع الحكومي بين ديوان الخدمة المدنية من ناحية والاتحاد العام لنقابات العمال والنقابات العمالية في القطاع الحكومي من ناحية أخرى، ولكن شهد هذا الجدل تطوراً وصفه نقابيو القطاع الحكومي بالخطير.

ففي ٧ مارس الماضي أصدر ديوان الخدمة المدنية تعميماً للوزارات والهيئات الحكومية الخاضعة للديوان اعتبر فيه نقابات القطاع العام تنظيمات غير مشروعة، ملوحاً بمساءلة الموظفين الذين يثبت قيامهم بإنشاء هذه التنظيمات (...). وكذلك مساءلة من يثبت قيامه بالانضمام إليها، وذلك وفقاً لأحكام الفصل (١١) من قانون الخدمة المدنية.

وأرجع رئيس الإعلام في الديوان ماجد الفيحاني أسباب هذا الموقف الحاد إلى الكثير من التصريحات والبيانات والعرائض المنشورة في الصحف، وقيام أفراد ومجموعات بجمع التوقيعات تمهيداً لرفع عريضة إلى الجهات العليا تتعلق بالأجور، وفيما طالب الفيحاني بضرورة

وعودها للعمال وموظفي الشركة.

### الأوضاع الاقتصادية محور التحركات

مجمال الأوضاع العمالية بكل تفاصيلها تدور في الحقيقة حول محور أساسي مهم، وأياً كانت درجة الدقة في تحديد الأولوية للمشكلات التي يواجهها القطاع العمالي، فإن البحث لن يستطيع الإشاحة عن معضلة أساسية هي مستويات الأجور.

وعلى مدى الشهور الماضية، فإن كل التحركات العمالية والجدل الدائر بين العاملين وأرباب العمل والشركات كان يدور حول الأجور، وهو جدل وتحركات أفضت في الأشهر الماضية إلى إطلاق عريضة المطالبة بزيادة الأجور لموظفي القطاع العام من حملة الدرجات الاعتيادية والعريضة الأخرى التي دشنتها نقابة المصرفيين من أجل المطالبة بزيادة الأجور أيضاً.

إن غالبية الأزمات التي حصلت في الآونة الأخيرة بين النقابات العمالية وإدارات الشركات تركزت حول المطالبة بزيادة الأجور التي يقول بعض الناشطين النقابيين والاقتصاديين إنها ظلت ثابتة لفترة تصل في بعض الشركات إلى ٢٠ عاماً.

إن المطالبة بزيادة الأجور جاءت نتيجة لعاملين، الأول هو وجود نقابات تسعى لتحسين الواقع العمالي في مختلف الأصعدة، والأجور جزء مهم منها، أما العامل الثاني فهو عدم وجود مراجعات لجدول الرواتب في السنوات الماضية سواء من قبل الحكومة أو من قبل الشركات ومقارنتها بكلفة المعيشة والغلاء المستمر، هذا ما أدى إلى وجود فجوة واسعة بين الرواتب ومتطلبات الحياة وضعف القوة الشرائية، وبالتالي فإن مطالب العمال لا تزال تتحدث حول زيادات أقل بكثير من نسب التضخم والغلاء.

نجية عبدالغفار أكثر من لسعتهم تهديدات الديوان، حيث طالتهم العديد من التحقيقات تم على إثرها توقيفهم عن العمل أكثر من مرة، بحجة تصريحهم في الصحف باسم كيانات غير شرعية.

### عمال (بابكو) ينتفضون من جديد

في خطوة أعادت إلى الأذهان، البدايات الأولى لانطلاقة شرارة احتجاجات مارس/ آذار ١٩٦٥ نتيجة تسريح شركة النفط (بابكو) ٥٠٠ عامل دفعة واحدة، اعتصم المئات من عمال شركة نفط البحرين (بابكو) مؤخراً للمطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل، فضلاً عن إرجاع المفصولين إبان أحداث التسعينيات.

ورفضت نقابة عمال (بابكو) التي دعت إلى الاعتصام ما اعتبرته حلاً جزئياً لمطالبها العمالية التي استمرت على طاولة المفاوضات أكثر من عام، لافتة إلى اتخاذ خطوات أخرى، إذا لم تتم الاستجابة لمطالبها العادلة.

وطالبت النقابة في اعتصامها منح راتبين بمناسبة مرور ٧٥ عاماً على اكتشاف النفط وافتتاح مشروع الديزل منخفض الكبريت والحصول على جائزة السلامة، فضلاً عن رفع علاوة النوبات ودرجات بعض العمال وإرجاع المفصولين إبان التسعينيات إلى أعمالهم تنفيذاً لتوجيهات عاهل البلاد.

وأوضحت النقابة على لسان المتحدث باسمها حميد الراشد بأنها لا تستبعد تحركات أخرى إذا لم تنفذ مطالبهم، وقال إن جميع الخيارات مفتوحة، بما فيها الإضراب عن العمل.

ويأتي هذا الاعتصام على خلفية - كحال بقية الإدارات - التماذي في تأخير البت أو الوصول إلى اتفاقات واضحة حول المطالب التي ترفعها النقابات العمالية، كما أن الإدارة وحسب البيانات التي أصدرتها النقابة، دأبت على التراجع عن